

نحن مطالبون بتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات ووضعه موضع التطبيق

أوقفوا هذا النزيف المستمر للخبرات والكفاءات

ماذا سيعود علينا من الإطاحة بوزير الإعلام سوى خسارة المزيد من أبناء الكويت المخلصين في مواقع المسؤولية ؟



الشيخ سلمان الحمود

تستهدف سوى الوزراء الكفاء الجادين والمخلصين، لا يعني ذلك التقليل من أهمية الاستجواب الذي تم تقديمه للوزير الحمود، فقد كان استجواباً راقياً ومهماً، ولا بد أن نقر بأن مستجوبيه التزموا بالإطار الدستوري، ولم يتجاوزوا أيضاً المعايير القيمية والأخلاقية، لكن هذا شيء، وما أدى إليه الاستجواب شيء آخر... وهو ما يدعونا إلى التساؤل: هل صلتح من يتم الدفع بالمواجهة بين السلطين إلى «حافة الهاوية»؟ وإلى أين يؤول هذا التوجه؟ إن يدخل البلاد مجدداً نفق التنازيم السياسي الذي لا نهاية له، مع ما يستتبعه ذلك من تعطيل للتنمية، وتوقف المشاريع، وإشاعة الخلخلة في كل مناحي حياتنا؟ إننا بحاجة إلى قدر كبير من الرشد السياسي، الذي يحافظ على استمرار مكانتنا الديمقراطية والدستورية، ولا يجعل تجربتنا الديمقراطية - على الدوام - في «مهب الريح».

أعضاء مجلس الأمة بالاكتفاء مناقشة الاستجواب، وإصدار بعض التوصيات لحل الأزمة الرياضية. أما الخيار الآخر الذي تم اللجوء إليه، وهو تقديم طلب طرح الثقة في الوزير، فمما عساه أن يحقق الحركة الرياضية الكويتية، غير المزيد من التعقيد وتأجيل الحل، فضلاً بالطبع عن سخوف مشروعة من نتيجة التنازيم المرتقب بين السلطين؟

الم يكن أحرق بالنواب أن يمتنوا الوزير الأكثر خبرة بالرياضة الكويتية، والعارف بقضاياها وشؤونها، الفرصة لإكمال مشوار العلاج الذي تصدى له، وقطع فيه شوطاً كبيراً ومهماً؟ ومما عساه أن يحقق استيعاده أو إقصاؤه، للكويت وللرياضة الكويتية؟ نقولها بصراحة ووضوح: إن شيئاً لن يتحقق سوى افتقار أصحاب الخبرات والتجارب العملية الطويلة، في عملية نزيه مستمر لخسارة الكفاءات، والإطاحة بها خارج مواقع المسؤولية، كما حدث في استجوابات سابقة لم تكن

وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، فقد كشفت لنا مناقشة الاستجواب في جلسة مجلس الأمة الثلاثاء الماضي، أننا أمام وزير صفحته بيضاء، قدم يستطع أي من النواب المستجوبين، الطعن في مَنته المالية، أو رصد حالة تريب واحدة بحقه من منصبه الوزاري، كما لم يثبت عنه سكوته عن أي حالة فساد أو إهدار للمال العام.

أكثر من ذلك لم يثبت بأي وجه أن الوزير الحمود قد قصر في معالجة أزمة الإيقاف الرياضي، التي تركز الاستجواب حولها... بل على العكس كشفت روده على مستجوبيه حجم الجهد الذي بذله من أجل رفع الإيقاف، وتحركاته الداخلية والخارجية لتحقيق هذا الهدف، أيضاً ما لم ينتبه إليه مستجوبيه أن رفع الإيقاف هو مسؤولية الحكومة والمجلس مجتمعين، هذا إذا اعتبرنا أن الأزمة هي بسبب توصيف الهيئات الرياضية الدولية «أزمة تشريعات»... وقد كان ذلك كفيلاً بإقناع

وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، فقد كشفت لنا مناقشة الاستجواب في جلسة مجلس الأمة الثلاثاء الماضي، أننا أمام وزير صفحته بيضاء، قدم يستطع أي من النواب المستجوبين، الطعن في مَنته المالية، أو رصد حالة تريب واحدة بحقه من منصبه الوزاري، كما لم يثبت عنه سكوته عن أي حالة فساد أو إهدار للمال العام.

أكثر من ذلك لم يثبت بأي وجه أن الوزير الحمود قد قصر في معالجة أزمة الإيقاف الرياضي، التي تركز الاستجواب حولها... بل على العكس كشفت روده على مستجوبيه حجم الجهد الذي بذله من أجل رفع الإيقاف، وتحركاته الداخلية والخارجية لتحقيق هذا الهدف، أيضاً ما لم ينتبه إليه مستجوبيه أن رفع الإيقاف هو مسؤولية الحكومة والمجلس مجتمعين، هذا إذا اعتبرنا أن الأزمة هي بسبب توصيف الهيئات الرياضية الدولية «أزمة تشريعات»... وقد كان ذلك كفيلاً بإقناع

الحمود هو الأكثر خبرة ودراية بالوضع الرياضي والأقدر على معالجة مشكلاته ؟

الاستجواب كشف أننا أمام وزير لم يقصر في شيء ولا تشوب ذمته المالية شائبة

وزير الداخلية وجه بحماية الشباب والناشئة من كل الممارسات السلبية

الفهد: الإبعاد الإداري لمن تثبت إدانته بتقديم الشيشة» للأحداث



سليمان الفهد

«الداخلية» لن تقف مكتوفة الأيدي أمام بعض الممارسات الخاطئة للأحداث

الكويت من أولى الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل عام 1991

المشرع الكويتي نص على حماية الحدث من التعرض للخطر

أولياء الأمور مطالبون بمتابعة أبنائهم ونصحهم وتقديم البلاغات

أقول لشبابنا .. الصغار الوطن ينتظر منكم الكثير فحافظوا على صحتكم

أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد، أن المؤسسة الأمنية ملتزمة التزاماً كاملاً بحقوق الأحداث والناشئة، وأن يتمتعوا بحماية خاصة وأن تمنح لهم الفرص والتسهيلات اللازمة لفهم الجسم العقلي والخلقي والروحي والاجتماعي نمواً طبيعياً سليماً. مبرزاً أن توجيهات معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الفريق م. الشيخ خالد الجراح الصريح، تقرض التمسك بهذا التوجه حفاظاً على أبناء المجتمع.

وأوضح أن دولة الكويت كانت من أولى الدول التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل عام 1991 في إطار منظمة الأمم المتحدة ضمن معايير وأسس تضمن حقوق هذه الفئة ووصف الحدث فرداً من أفراد المجتمع وجزءاً لا يتجزأ منه لا يمكن إهماله بل لابد من رعايته رعاية كاملة بوصفه نصف الحاضر وكل المستقبل.

وشدد الفريق الفهد أن وزارة الداخلية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام بعض الممارسات السلبية الخاطئة التي تحدث في بعض المقاهي التي تقدم الشيشة للأحداث أو تقوم بتسهيل لسلوكيات سلبية تشكل جريمة متكاملة الأركان وفق قانون الأحداث. وأشار إلى أن المشرع نص في القانون رقم 2015/21

في شأن حقوق الحدث على حمايته من التعرض للخطر، وبين الحالات التي يكون فيها الحدث معرضاً للخطر ومنها تعرض صحته لأية مخاطر، موضحاً أن الشيشة تؤثر سلباً على صحة الحدث وأن القانون رقم 15/1995 بشأن مكافحة التدخين ينص على حظر بيع أو تقديم أنواع التبغ ومشتقاته لمن يقل سنه عن 21 عاماً، وسنطبق القانون الذي

ينص على "كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً، وتضاعف العقوبة في حالة العودة، فضلاً عن المصادرة في حالة مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من هذا القانون".

وشدد على أن المؤسسة الأمنية حريصة على معاونة الجهات المعنية بالدولة في حماية الأحداث والناشئة من

للإضرار بصحته والانحراف والإقدام على أفعال معيبة لا تتناسب مع مرحلته العمرية، مؤكداً بأن من تثبت إدانته من الوافدين العاملين بالبلقي بتقديم الشيشة بأنواعها للأحداث سوف يتعرض للإبعاد الإداري وإحالة صاحب المقهى إلى التحقيق.

وحت الفريق الفهد أولياء الأمور من المواطنين والمقيمين قرض رقابة على أبنائهم ومتابعتهم لحمايتهم من أي انزلاق لا يحمدهم عقاباً، ودعاهم إلى المبادرة بتقديم شكاوى وبلاغات ضد أي مقهى يخالف أحكام هذه القوانين ويضر بأبنائنا الأحداث، وذلك من خلال التوجه لأقرب مخفر شرطة أو الاتصال على هاتف الطوارئ 112 ليتم إحالة البلاغات للجهات المعنية بالدولة لتتخذ إجراءاتها ضد هؤلاء المخالفين.

وذكر أن الحدث المنحرف سيحال إلى إدارة شرطة حماية الأحداث والتي تختص وحدها بمباشرة الدعوى والتصرف فيها في حالة ارتكابه أي مخالفة للقانون.

واختتم وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد، متوجهاً بحديث من القلب إلى القلب إلى شبابنا الصغار، مؤكداً أن الوطن ينتظر منهم الكثير في الحاضر والمستقبل، وأن الحفاظ على صحتهم هو أفضل استثمار لصالح مستقبل الوطن ومستقبلهم الزاهر بمشيشة الله.



محمد الجبري

التمويل الداخلي من مخصص إعادة الإعمار المقدم من قبل رئيس اللجنة المذكورة، بالإضافة إلى موافقة المجلس على تفعيل العمليات الانشائية للأمانة والدخول في قرص استثمارية جديدة.

وتم خلال الاجتماع التطرق إلى قضية المصليات والمساجد خارج التنظيم الكويت، حيث أشار الوزير - رئيس المجلس إلى وجود مصليات ومساجد خارج التنظيم بالبلاد غير منظمة ولا تلتقي بمقام المساجد، وأن الأمانة الذين يقيمون المصليات فيها غير خاضعين

خلل ترؤسه مجلس شؤون الأوقاف يعقد اجتماعه الـ 77

الجبري: وجود مصليات خارج التنظيم لا تليق بمقام المساجد

إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وقد تم تشكيل لجنة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والبلدية لإيجاد الحل الأنسب لها، حيث سيتم بناء مصليات مؤقتة بسقاف منها في إقامة المصليات لحين الانتهاء من بناء مساجد دائمة.

ومن جانبه استعرض محمد عبداللّه الجلاهية الأمين العام للأمانة العامة لأوقاف خلال الاجتماع آخر المستجدات التي طرأت على مشروع مجمع السيرة النبوية، حيث تم تبني تعريفه عن المشروع وأهدافه الرامية إلى تقديم سيرة النبي صلى الله عليه وسلم بطريقة جديدة ومبتكرة، تحاكي فيها المتاحف العالمية، ولكن بأسلوب مختلف، مشيراً إلى أنه قد تم تخصيص أرض للمشروع من قبل البلدية بغرب مشرف، وقد أشاد الأعضاء بالمشروع الذي سيساهم في إبراز التقدم الحضاري والمستوى الثقافي لدولة الكويت، كما أكدوا على ضرورة عرضه على صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ليكون أحد المصروح العمرانية الحضارية والثقافية التي تفتخر بها دولة الكويت.

أكدت تمتع حاملي جنسيات هذه الدول بكامل الحقوق

«الخارجية» تنفي ما يثار حول وقف منح التأشيرات لبعض الجنسيات

الحمد : الكويت تدرك أن منح التأشيرات مسألة سيادية إلا أنها لا تربط الإرهاب بأى جنسية

الجنسيات المشار إليها لديها جاليات كبيرة تقيم في الكويت وتتمتع بكامل حقوقها

نفت وزارة الخارجية ما يثار إعلامياً حول عزم دولة الكويت وقف منح التأشيرات لبعض الجنسيات مؤكدة تمتع حاملي جنسيات هذه الدول بكامل الحقوق. جاء ذلك في بيان لوزارة الخارجية اليوم الجمعة تعليقا على ما يتم تداوله في بعض وسائل الإعلام حول عزم دولة الكويت وقف منح التأشيرات لبعض الجنسيات.

ونقل بيان الخارجية عن مساعد وزير الخارجية لشؤون القنصلية سامي الحمد تأكيداً على أن دولة الكويت تدرك أن مسألة منح التأشيرات مسألة سيادية لكل دولة إلا أنها لا تربط الإرهاب والعنف بأى جنسية أو دينية محددة.

ونفى الحمد مثل هذه الأخبار جملة وتفصيلاً مؤكداً أن

تجارية مباشرة تابعة للدول تسير بشكل منتظم من وإلى الكويت فضلاً عن أن رجال الأعمال الكويتيين ونظرهم في تلك الدول يرتبطون بعلاقات تجارية يتم متابعتها من خلال زيارات متكررة لدولة الكويت.

الجنسيات المشار إليها لديها جاليات كبيرة تقيم في دولة الكويت وتتمتع بكامل حقوقها. وأوضح أن مواطني تلك الدول يسردون على دولة الكويت عند حصولهم على التأشيرات المطلوبة وأن هناك خطوط طيران

وفقاً لمبادئ ومعايير السلوك المهني. وأشارت إلى أهمية برامج التدريب الهادفة إلى تطوير المستثمر لاداء ومهارات التواصل للعاملين بالمستشفيات لافتة إلى أنها تأتي ضمن قائمة الأولويات والاهتمامات ببرامج عمل الوزارة خلال الفترة المقبلة لتحسين جودة الرعاية الصحية.

والاداء المهني للموظفين الإداريين الذين سيتعاملون مباشرة مع المرضى والمراجعين بالمستشفى.

وأوضحت أن الورشة التي تستمر أربعة أيام ستخصص لموظفي العلاقات العامة والاستقبال والسجلات الطبية لتعزيز الصورة المؤسسية للتميز والجودة في الاداء والتعامل مع المواطنين

وقد الخبراء البريطاني سيصل إلى الكويت قريباً لبحث كيفية الاستفادة من التجربة البريطانية في إدارة وتشغيل المرافق الصحية في مستشفى (الشيخ جابر).

وذكرت أنه سيتم غدا الأحد عقد ورشة لتواصل السلوك المهني بالمستشفيات بهدف صقل مهارات الاتصال والسلوك

أعلنت وزارة الصحة الكويتية أمس أن وفداً صحياً بريطانياً متخصصاً بإدارة الصحة سيصل إلى الكويت لوضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتدريب وإعداد القادة والكوادر الوطنية تمهيداً لتسلم إدارة مستشفى (الشيخ جابر).

وقالت الوزارة في بيان صحافي إن

أعلنت وزارة الصحة الكويتية أمس أن وفداً صحياً بريطانياً متخصصاً بإدارة الصحة سيصل إلى الكويت لوضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتدريب وإعداد القادة والكوادر الوطنية تمهيداً لتسلم إدارة مستشفى (الشيخ جابر).

وقالت الوزارة في بيان صحافي إن